قال خلال مؤتمر النفط الثقيل إن "مؤسسة البترول" تراقب أسواق أفريقيا الواعدة

العدساني: الكويت تخطط لإنتاج 430 ألف برميل نفط ثقيل بحلول 2040

أحمد مغربي

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني أن القطاع النفطي الكويتي يستهدف تطوير قدرات إنتاج النفط الثقيل، مبينا أن هذا الموضوع ذو أهمية خاصة بالنسبة لنا لأنه يمثل خطوة تجاه رفع القدرات الإنتاجية وتنويع سلة الخامات التي تنتجها البلاد، لافتا إلى أن المؤسسة تهدف الى إنتاج 85 ألف برميل يوميا من النفط الثقيل بحلول 2020ـ2021 وإنتاج 110 آلاف برميل يوميا بحلول 2030ـ2031، كما تهدف الى الوصول بإنتاج النفط الثقيل إلى 430 ألف برميل يوميا بحلول 2040ـ2041.

نزار العدساني

معرفي: 200 مليون دولار حجم مشاريع "جوفسكو" مع "نفط الكويت"

نزار العدساني ومناحي العنزي وحسام معرفي في لقطة جماعية داخل جناح شركة «جوفسكو» (أحمد علي)

وأضاف العدساني في كلمة له في مؤتمر ومعرض الكويت الدولي الرابع للنفط الثقيل والذي أقيم أمس في جامعة الشرق الأوسط الأمريكية (AUM) بمنطقة العقيلة، أن الوقود الأحفوري يبقى الأهم ضمن خليط الطاقة، وهو ما يستدعي الاستمرار في الاستثمار لتوفير الطاقة للإيفاء باحتياجات الطلب المتنامي في المستقبل وسط استمرار توجهات العالم التي تقصد خفض انبعاثات الكربون وتشجع إنتاج الطاقات النظيفة.

وقال: «أمامنا تحديات كبيرة في أسواق الطاقة تفرض تسريع وتيرة الاستثمار والمبادرة والتعاون لضمان أن تكون المؤسسة ضمن المقدمة مع بقية الشركات وسط بيئة يشتد فيها التنافس. وأكد العدساني أن القطاع النفطي الكويتي يعتبر استهداف التوسع والنمو أساسا يتماشى وفق التوجهات الاستراتيجية 2040 لتحقيق النقلة النوعية لنكون في المقدمة، وهذا يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة مع التعاون الاستراتيجي مع الشركات في صناعة النفط والغاز».

ولفت العدساني إلى ان تطوير إنتاج النفط الثقيل يعد عاملا مهما في رؤيتنا، والذي يتأكد معه ثبات صورة الكويت والتي نجحت في تأسيسها خلال السنوات بسواعد أبنائها كونها ممول ثقة للنفط والمنتجات في أسواق العالم جعلها تتبوأ مكانة مرموقة في السوق النفطية.

وأوضح أن القطاع النفطي الكويتي يستهدف تطوير قدرات إنتاج النفط الثقيل في الكويت وفق الخطط المرسومة في التوجهات الاستراتيجية 2040، وكذلك تماشيا مع تطوير طاقة التكرير محليا لتضمن تحويل النفط الثقيل إلى منتجات ذات قيمة عالية في الأسواق.

وقال إن الدول التي استعانت بالشركات الأجنبية العملاقة ذات الخبرات الفنية والتكنولوجيا نجحت في رفع قدراتها الإنتاجية بشكل واضح، ولذلك الاستعانة بتلك الخبرات وفق شراكات استراتيجية يسهل بلوغ التوجهات الاستراتيجية وتحقيق المشاريع التنموية المرسومة.

وقال إن المؤسسة تراقب الأسواق الأفريقية لأنها تحمل في طياتها أسواقا واعدة لارتفاع الطلب على النفط، مشيرا إلى أن الأسواق الآسيوية تظل محط أنظار المؤسسة كون احتياجها للطاقة مستمرا في المستقبل، مضيفا أنها محط اهتمام العالم حيث يجري استيعاب صادرات النفط والمنتجات العالمية هناك.

مشاريع مليونية

من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة حقول النفط والغاز جوفسكو «GOFSCO» حسام معرفي إن حجم مشاريع الشركة يقدر حاليا بـ200 مليون دولار، مشيرا إلى أن الشركة تنفذ مشروع النفط الثقيل مع شركة نفط الكويت.

وقال معرفي في تصريحات صحافية على هامش مشاركته في معرض ومؤتمر النفط الثقيل إن دور الشركة في النفط الثقيل بحقل الرتقة في شمال الكويت اقتصر على تقديم الاستكشافات الأولية للحقل وكانت النتائج جيدة جدا وبناء على تلك النتائج قامت الشركة برسم استراتيجيتها الطموحة لتطوير إنتاج النفط الثقيل من حيث المواصفات والوحدات التي ستعالج النفط الثقيل.

وبيّن معرفي أن الشركة عملت مع نفط الكويت على تطوير وإنتاج النفط الخفيف، حيث عملت GOFSCO على اختيار التكنولوجيا وبناء الوحدات والأجهزة التي تتعامل مع النفط الخفيف، لافتا إلى أن الشركة تدير إحدى الوحدات التابعة لإنتاج النفط الخفيف.

وكشف معرفي عن توجه الشركة لدخول السوق السعودي، حيث إن الشركة تجري مفاوضات في مراحلها النهائية مع شركة ارامكو السعودية للدخول في تنفيذ أعمال مشابهة للأعمال التي تقوم بها الشركة داخل الكويت. وقال إن الشركة تقدم خدمات قياس الآبار ومعالجتها ووحدات قياس إنتاج، مبينا أن الشركة متمكنة في تقديم تلك الخدمات ولها خبرة طويلة في ذلك المضمار.

وذكر أن الشركة تسعى للتأهيل مع شركتي البترول الوطنية والشركة الكويتية للخدمات البترولية المتكاملة «كيبيك» إلى الدخول في مشاريع بقطاع التكرير.

وذكر أن الشركة تضع ضمن أولوياتها خلال 2019 الدخول إلى قطاع التكرير المحلي والدخول في أكثر من سوق داخل منطقة الخليج العربي.

وحول التحديات التي تواجه الشركة في العمل داخل القطاع النفطي المحلي قال معرفي إن الشركة تريد عقد شراكات مع شركات عالمية لتوطين التكنولوجيا داخل الكويت، إلا أن الأمر يواجه بعض الصعوبة في الكويت، حيث إن المتاح هو القيام بدور الوكيل المحلي لتلك الشركات، كما أن توجه الشركة واستراتيجيتها غير منصبة على القيام بدور الوكيل المحلي فقط وإنما تهدف الشركة إلى عقد شراكات استراتيجية مع شركات عالمية لها خبرة طويلة في مختلف الأعمال داخل القطاع النفطي ومن ثم تتمكن من جلب التكنولوجيا وتوطينها داخل السوق الكويتي، ومن ثم خلق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.

ولفت إلى أن «GOFSCO» أجرت لقاءات متعددة مع شركات أجنبية لنقل التكنولوجيا داخل الكويت، وأن هذه الشركات رحبت بدخول السوق الكويتي، وتم وضع خطة استراتيجية لدخول تلك الشركات وتوطين التكنولوجيا على حسب نوعية الآبار وطبقات الأرض داخل الكويت.

وذكر أن من بين المناقشات التي عقدتها الشركة هو دعم الأبحاث من أعرق الجامعات الأميركية والأوروبية، وكيفية الاستفادة منها وتصنيع تلك التكنولوجيا داخل الكويت.

وقال إن الشركة تركز حاليا على الجانب الاجتماعي والمساهمات الاجتماعية حيث تم التعاون مع «كان» في الكشف عن السرطان، كما تم تنفيذ حملة للتبرع بالدم. ومن الجدير ذكره أن شركة خدمات حقول الغاز والنفط (GOFSCO) تعمل حاليا على استراتيجية توظيف الكويتيين والتي تتماشى مع خطط الحكومة الكويتية من ناحية توطين الشركة وحققت نجاحا وتفخر به بزيادة عدد الكويتيين داخل الشركة.

العنزي: إنتاج 60 ألف برميل نفط ثقيل بنهاية 2019

نايف العنزي

قال نائب الرئيس التنفيذي لشمال الكويت في شركة نفط الكويت نايف العنزي إن الكويت ستنتج 60 ألف برميل يوميا من النفط الثقيل بحلول شهر ديسمبر 2019.

وأشار العنزي في كلمته الى أن شركة نفط الكويت اكتشفت احتياطيات هائلة من النفط الثقيل في منطقة شمال الكويت خلال العام 1978، حيث أظهر الحقل العملاق البالغ مساحته 1200 كيلومتر مربع بحجم حقل برقان الكبير، وفي عام 2014، تمت إضافة حقل نفط آخر يدعى أم نقا إلى محفظة مشاريع تطوير النفط الثقيل، مما شكل قاعدة موارد هائلة للكويت لفتت انتباه العالم.

وقال بعد إجراء دراسات تفصيلية، وبرامج تجريبية، واختبار مخططات الإنتاج المختلفة، تقوم شركة نفط الكويت الآن بتطوير موارد النفط الثقيل في الكويت بسرعة إلى نطاق الحقل الكامل من أجل مضاهاة أهداف الإنتاج التي تم تحديدها في استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية لعام 2040 لقطاع النفط الكويتي.

للحصول على منتجات عالية الجودة ووقود نظيف

العمير: الكويت تنفذ مشاريع نفطية بـ 27 مليار دولار

د.علي العمير ومحمد الشطي خلال الندوة

أحمد مغربي

قال وزير النفط الأسبق د.علي العمير إن الكويت في تحد حقيقي نتيجة لإقبالها على عجز محتمل في الميزانية الحالية، حيث ما يتم بيعه من النفط الخام لا يكفي المصروفات، موضحا انه بحلول شهر أبريل المقبل قد يتبين وضع الميزانية سواء أكان هناك عجز او فائض في الموازنة العامة.

واضاف العمير في تصريحات على هامش ندوة تم عقدها مساء أول من أمس بعنوان «أوبيك بين الإنتاجية والخلافات السياسية»، ان ما مر على الدول المنتجة للنفط خلال السنوات الماضية يجعل عليها استحقاقا لإيجاد حلول وذلك من خلال 3 محاور، الأول تنويع مصادر الدخل وذلك عن طريق تصنيع المواد البترولية وبيعها ذات قيمة مضافة.

واشار الى ان ثاني تلك المحاور هي المهارة البشرية في ادارة ذلك المورد الاقتصادي، مشددا على ضرورة الادارة الجيدة لمرفق النفط المهم الذي يمثل المصدر الأوحد للدخل في الكويت.

وبين العمير أن المحور الثالث يتمثل في اغلاق منابع الهدر والفساد الذي قد يستنزف موارد الدولة والمال العام.

وحول دور منظمة «أوبيك»، قال العمير أن نقطة التحول الكبيرة في تاريخ المنظمة كانت عقب الأزمة المالية العالمية والتي وصلت الأسعار وقتها الى 147 دولارا للبرميل، وتهاوت الأسعار بعدها الى 40 دولارا للبرميل.

واضاف انه كان لثورات الربيع العربي اثر كبير على سعر برميل النفط الذي وصل الى نحو 80 دولارا بعد انقطاع بعض الإمدادات النفطية عن السوق العالمية مع تنامي الطلب ما أدى الى وصول الأسعار الى 112 دولارا.

وقال ان منظمة «أوبيك» كانت تسيطر على الأسواق العالمية عندما كانت تشكل حوالي ثلثي منتجي العالم بانتاج يقدر بنحو 34 مليون برميل يوميا، مشيرا الى أن الدول المنتجة خارج المنظمة تحاول التنسيق مع دول المنظمة سعيا لاستقرار السوق وهو ما حدث مؤخرا.

وقال ان ابرز الخلافات بين دول المنظمة كانت للتسابق على حصص المستهلكين، موضحا ان المؤثر السلبي الاخر هو دخول الطاقات البديلة على خط الاستخدام اليومي للطاقة.

وقال إن الكويت لديها التزام داخلي لتحقيق استراتيجية مؤسسة البترول 2020 وذلك بالوصول الى 4 ملايين برميل يوميا.

وشدد العمير على ضرورة ان تكون هناك استراتيجية للتحول الى بيع النفط كمشتقات نفطية ذات قيمة اقتصادية أعلى ولذلك فان الكويت لديها مشاريع في هذا الصدد تقدر بحوالي 27 مليار دولار لانتاج منتجات عالية الجودة ووقود نظيف وتحويل النفط الخام الى منتجات.

من جانبه، قال الخبير النفطي محمد الشطي ان انشاء مصفاة الزور ومشروع الوقود البيئي يعدان من المشاريع البيئية الاقتصادية التي تحقق قيمة مضافة للنفط الخام، مشددا على أن التأخر في انجازهما سيؤثر سلبا على الكويت.

واكد ان النفط والوقود الاحفوري باقيان لمدة 100سنة وهناك تحديات منها التوسع في انتاج النفط والغاز وتحويل النفط الى منتجات اكثر قيمة.

واشار الشطي الى ان القطاع النفطي يعمل وفق سيناريوهات مدروسة ومحددة المخاطر، مشيرا الى ان الحديث عن نهاية النفط بعيد في ظل ان اكبر منتج للنفط في العالم هو أميركا تستثمر في النفط والغاز في مشاريع ضخمة.

الحد من المخاطر التي تصيب المشاريع التجارية بالدولة.. وزيادة الدخل القومي

اللهو: "احم مشروعك" يهدف للحفاظ على المشاريع الصغيرة والمتوسطة

طارق عرابي

انطلقت مساء اول من امس فعاليات الملتقى الثاني لحماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة «احم مشروعك» الذي يقام خلال الفترة من 9 إلى 16 الجاري في مقر المعهد العربي للتخطيط.

وافتتح المؤتمر بكلمة ألقاها وكيل المعهد العربي للتخطيط حسين الطلافحة، أكد فيها على حرص المعهد على استقبال المبادرين من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمهم، وذلك انطلاقا من أهمية هذا النوع من المشاريع لكل قطاعات الاقتصاد، خاصة أن هذه المشاريع تعتبر من المكونات الاساسية التي يقوم عليها اي اقتصاد حول العالم. واضاف أن المعهد العربي للتخطيط يحرص على دعم المؤسسات التي تعمل على دعم ورعاية المبادرين، كما أن المعهد يقوم بدوره في عدم المبادرين منذ تأسيس مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقديم خدمات التدريب وإعداد دراسات الجدوى وصولا إلى مراحل التنفيذ والانطلاق، مشيرا إلى أن المعهد لديه 28 برنامجا تدريبيا يقدم للمبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفي نهاية كلمته، أعرب الطلافحة عن امله في أن يحقق الملتقى نجاحا كبيرا خلال دورته الحالية، وأن يوفر الفائدة والمعرفة للمبادرين والشباب من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

رئيس الملتقى

بدوره، قال رئيس الملتقى المحامي ساير اللهو إن من أهم الأمور التي شجعت على إقامة ملتقى «احم مشروعك» هو النجاح الذي حققه البرنامج في دورته السابقة، لافتا إلى أن الملتقى يقام خلال السنة الحالية بحلة جديدة، إذ من المقرر ان يتضمن هذا العام عدة حلقات نقاشية وورش تدريبية هدفها معالجة الكثير من الامور القانونية والاجرائية التي تهم وترفع وعي المبادرين ورواد الاعمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن الملتقى يحظى بدعم رئيسي من قبل المعهد العربي للتخطيط، إلى جانب دعم كل من وزارة الشباب والرياضة، والصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدد من الجهات الحكومية الأخرى.

حسين الطلافحة

الطلافحة: المعهد حريص على استقبال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمهم

ساير اللهو

منى المعراج

المعراج: الملتقى يتضمن عدداً من ورش العمل التي ستقام على مدى ثلاثة أيام

أهداف الملتقى

واستعرض اللهو أهم الأهداف العامة للملتقى والتي لخصها في الأمور التالية:

- المساهمة في تحقيق رؤية صاحب السمو بأن تكون الكويت مركزا مالية واقتصاديا في المنطقة.
- الحد من المخاطر التي تصيب المشاريع التجارية بالدولة.
- زيادة الدخل القومي للكويت عن طريق زيادة المشاريع التجارية الناجحة بعد الشعور بالحماية والأمان.
- تفعيل توصيات القمم الاقتصادية العربية نحو إيجاد آليات وسياسات تؤدي إلى تعزيز إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- توفير الجهد والوقت لبعض الجهات الحكومية وذلك للحد من عدد القضايا المتعلقة بالمعاملات التجارية.

الأهداف الخاصة

أما فيما يتعلق بالأهداف الخاصة للملتقى، فقال إنها تتمثل في:

- إبراز الوعي القانوني في التعاملات التجارية.
- معرفة الإجراءات القانونية لحماية المشروع التجاري.
- الوعي بأهم بنود العقود التجارية التي تحمي المركز القانوني للمبادر.
- اتخاذ قرارات تؤدي إلى نجاح المشروع نظرا لوجود معرفة قانونية صحيحة.
- تبيان أهمية الدفاتر التجارية (الدورة المستندية).
- القدرة على حماية المشروع من الغير وتجنب ارتكاب المخالفات.
- معرفة أهم الجرائم والدعاوى في التجارة.

المنسق العام

من ناحيتها، أكدت منسق عام الملتقى منى المعراج أن المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد، كما أن الكويت من الدول الرائدة في المنطقة العربية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث انها اوصت في العديد من مؤتمرات القمة الاقتصادية بضرورة تهيئة المناخ الملائم والسياسات الكفيلة بتعزيز فرص نجاح القطاع الخاص، وتسهيل تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأضافت أن الحماية القانونية للمشاريع التجارية هي التي تؤدي إلى تعزيز فرص نجاح المشروع التجاري وريادة الاعمال، بل إنها من أهم عوامل نجاح المشروع التجاري، لما لها من ارتباط بكل نواحي المشروع التجاري، فهي تقلل الاخطاء، وتحد من المشاكل، وتؤدي إلى سرعة اتخاذ القرار السليم، وتحافظ على رأس المال واستقرار المشروع.

ورش العمل

وتحت عنوان «حماية الفكرة التجارية والطرق القانونية لتكوين رأس المال لتنفيذ الفكرة للمشروع التجاري»، انطلقت مساء اول من امس ورشة العمل الأولى، فيما ستناقش ورشة العمل الثانية «اختيار الشكل الأمثل للمشروع التجاري، وذلك بعد التعرف على أشكال وأنواع الشركات التجارية»، فيما ستكون ورشة العمل الثالثة بعنوان «انواع العقود التجارية والمشاكل القانونية التي يواجهها رواد الاعمال في إبرام العقود، لضمان الاستقرار في البيئة الداخلية والخارجية للمشروع التجاري».

أما ورشة العمل الرابعة فستكون تحت عنوان «مشاكل الأوراق التجارية وكيفية التعامل القانوني السليم مع هذه الأوراق»، فيما ستكون ورشة العمل الخامسة تحت عنوان «كيفية مواجهة رواد الأعمال للمنازعات والمخاطر التي تصيب المشروع».

الحلقات النقاشية

كذلك سيتضمن الملتقى عددا من الحلقات النقاشية التي ستتطرق أولاها إلى المشاكل التجارية في الاستيراد والتصدير، وأهم الأمور القانونية الجمركية التي يجب اتباعها من خلال الواقع العملي حيث سيشارك في هذه الحلقة مدير مكتب التدقيق العام والاحصاء والحفظ بالادارة العامة للجمارك حسام الصهيل.

أما الحلقة النقاشية الثانية فستكون حول إجراءات تسجيل العلامة التجارية داخل وخارج الكويت، وأهم المشاكل العملية والحلول المناسبة لها، حيث من المقرر أن يشارك في هذه الحلقة مدير إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع بوزارة التجارة والصناعة راشد العويهان.

أما الحلقة النقاشية الثالثة فستكون حول كيفية التوقي من الغش التجاري، وأهم المشاكل التي يواجهها رواد الاعمال في الغش التجاري، والتي سيشارك فيها مدير إدارة الغش التجاري السابق بوزارة التجارة والصناعة راشد الهاجري.

وهناك حلقات نقاشية أخرى ستقام على هامش المؤتمر من بينها حلقة نقاشية حول قيادة المشاريع الصغيرة وبيئة العمل، وحلقة أخرى عن قصص نجاح رواد الاعمال، إذ من المقرر أن يستضيف الملتقى عددا من أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة لعرض تجاربهم الناجحة للمبادرين ورواد الأعمال ومناقشة صعوبات تأسيس المشروع التجاري وكيفية التغلب عليها، فيما من المقرر ان تبدأ الزيارات الميدانية لعدد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناجحة بعد نهاية الملتقى.